

مصر بين عامين (١-٢)



مصر الغد
بقلم:
د. م. نادر رياض
www.naderriad.com

الصادر مؤخراً عن تقدم مصر ٨ مراكز في تقرير ممارسة أنشطة الأعمال ٢٠١٩. Doing business تحت عنوان «التدريب من أجل الإصلاح» حيث رصد التقرير قيام مصر بإصلاحات تم تنفيذها حتى أبريل ٢٠١٨ لتحسين مناخ الاستثمار وتبسيط الإجراءات في خمسة مجالات هي: تأسيس الشركات، والحصول على الائتمان، وحماية صغار المستثمرين، وسداد الضرائب، وتسوية حالات الإعسار (الخروج من السوق) بهدف المساعدة في خلق الوظائف وجذب الاستثمار وزيادة تنافسية الاقتصاد. كما أكد التقرير إن هذا يعد أكبر عدد من الإصلاحات التي تُنفَّذ في مصر في عام واحد خلال السنوات العشر الماضية، وكانت مصر صاحبة أكبر عدد من الإصلاحات بالمقارنة ببلدان المنطقة. ولو ألقينا الضوء على بعض من كل ما تحقق على أرض الواقع من إنجازات يؤكد أننا نحيا عصر عودة الرشد للأمة وتمتعنا بنظرة مستقبلية واعدة يحدها التفاؤل، وهو ما يقربنا من استكمال عناصر ومقومات الدولة الحديثة بالمقاييس العالمية ومنها نجاح مؤتمر شباب العالم في دورته الثانية بشرم الشيخ، والذي أشادت به كل دول العالم لما تضمنه من توصيات تخص شعوب وشباب العالم لعل أبرزها ضرورة الاستماع إلى الحكمة والرؤية المصرية المتكاملة في مكافحة الإرهاب - تراجع معدل التضخم السنوي المصري لأقل معدل هو ١٪ منذ تحرير سعر الصرف عام ٢٠١٧ - تراجع العجز في الميزان التجاري مع عدد كبير من الدول نتيجة لسياسة ترشيد الاستيراد التي نفذتها الحكومة - الطفرة الكبيرة في تحويلات المصريين بالخارج، والتي وصلت إلى ٢٩ مليار دولار في آخر ١٨ شهر. وللحديث بقية.

رئيس مجلس الأعمال المصري الألماني

الإضافية والغرامات في حالة سداد أصل الدين كاملاً - قانون تنظيم نشاطى التأجير التمويلي والتخصيم - قانون بتعديل بعض أحكام قانون الضريبة على القيمة المضافة - قانون بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٥ لسنة ٢٠١٥ بشأن تفضيل المنتجات المصرية في العقود الحكومية وأخيراً وليس آخراً قانون إنشاء صندوق مصر السيادي الذي يبلغ رأسماله ٢٠٠ مليار جنيه وذلك للتأكيد على قوة وحجم وملاءة الصندوق، أما رأس المال المصدر فيبلغ مقداره ٥ مليارات جنيه تسدد من الخزانة العامة وتدفع منه عند التأسيس مليار جنيه، وتسدد الباقي وفقاً لخطة محافظ الاستثمار المقدمة من الصندوق خلال ٣ سنوات من تاريخ التأسيس. ولقد واصل الاقتصاد المصري خلال عام ٢٠١٨ أداءه بصورة مشجعة وبدأت الإصلاحات تؤتي ثمارها من حيث استقرار الاقتصاد الكلي وعودة الثقة، وهو ما أسهم في الوصول لمعدل نمو بلغ حوالي ٥,٤٪ خلال الربع الأخير من عام ٢٠١٨، كما وصل معدل الاحتياطي النقدي إلى معدل جيد بلغ أكثر من ٤٤ مليار دولار. كان لهذا أثره بلا شك في الإشادة بالاقتصاد المصري من قبل المؤسسات الدولية كان آخرها رفع التصنيف الائتماني للاقتصاد المصري من «B-» إلى «B». كما أعلنت مجموعة البنك الدولي في تقريرها

ها نحن نشهد رحيل عام يمضى وإطلالة عام يقبل، نودع عام ٢٠١٨ بما له وما عليه حيث تميز بسرعة الرفع وتلاحق الأحداث وسجل نجاحات متعاقبة وظهر في الساحة أصحاب إنجازات على درجات متفاوتة المختلفة. لقد حمل ٢٠١٨ العديد من الأحداث والتطورات الهامة محلياً وإقليمياً وعالمياً، ولنبداً بالمحلى منها وهو ما يعيننا في المقام الأول؛ على مسيرة الاقتصاد المصري لم يكن عام ٢٠١٨ عادياً بل كان عام حسم للعديد من الأمور إذ إن الإنجازات التي شهدتها شهور هذا العام تشكل منصة انطلاق لاستكمال ما نصبو إليه من طموحات في عام ٢٠١٩ بل يمتد تأثيرها لأحقاب قادمة سيجنى ثمارها الشعب من ارتفاع لمستوى المعيشة وقدرة على مواجهة التحديات، هي ظل الإنجازات المتتالية للاقتصاد المصري التي نسمع عنها كل يوم وتسدع بها، أهمها الإنجاز المتميز في مجال الطاقة بافتتاح محطات الكهرباء الثلاث العملاقة في بنى سويف والبرلس والعاصمة الإدارية الجديدة التي نفذتها شركة سيمنز الألمانية، ونجاح مصر في الوصول إلى الاكتفاء الذاتي من الغاز بل توقيع اتفاقيات لإنشاء خطوط أنابيب لنقل الغاز القبرصي لمصر، والربط الكهربائي المصري القبرصي تمهيداً لربط مصر بأوروبا، مع تدشين بناء أكبر محطة لإنتاج الطاقة بالفحم في الحمراء. وكل ذلك يعزز من توجه الدولة المصرية لتكون مركزاً إقليمياً لتجارة وتداول الطاقة في شرق البحر الأبيض المتوسط. وحرصاً من الدولة المصرية على توفير بيئة تشريعية جاذبة للاستثمار تم إصدار عدد من القوانين منها قوانين: خصم نسب من أرصدة الصناديق الخاصة للموازنة العامة للدولة، وإعفاء الممولين من مقابل التأخير والضريبة



مصر الغد

بقلم:

د.م. نادر رياض

www.naderriad.com

مصر بين عامين (٢-٢)

ونستكمل في هذا المقال الحديث عما تحقق على أرض الواقع من إنجازات، يأتي تدشين مبادرة الرئيس عبد الفتاح السيسي «١٠٠ مليون صحة» للقضاء على فيروس C، والكشف عن الأمراض غير السارية وكذا الكشف المبكر عن أمراض الأنيميا والتقرم والسمنة لتلاميذ المرحلة الابتدائية بهدف الوصول إلى مصر خالية من فيروس C بحلول عام ٢٠٢٠ من الإنجازات التي يجب التوقف عندها خصوصا أن منظمة الصحة العالمية اعتبرت التجربة المصرية نموذجا عالميا في مكافحة الفيروسات الكبدية، كما أن انتهاء قوائم الانتظار لإجراء العمليات الكبرى كان من أهم إنجازات الدولة عام ٢٠١٨ - إضافة الآلاف من الأسر الجديدة الذين دخلوا مشروع تكافل وكرامة - استكمال زراعة مليون فدان إضافي بخلاف مشروع الـ ٥ مليون فدان - استمرار انخفاض ميزان العجز التجاري والذي تراجع خلال العامين السابقين بمقدار ٢٠ مليار دولار - تراجع معدل البطالة إلى ٩,٩% من إجمالي قوة العمل خلال الربع الثاني من عام ٢٠١٨ مقابل ١٠,٦% في الربع الأول من العام الحالي، بانخفاض قدره ٠,٧% - افتتاح المشروعات السكنية ضمن برنامج تطوير العشوائيات آخرها المحروسة اودلك في إطار خطة الدولة الطموح لإعلان مصر خالية من العشوائيات - مواصلة برنامج الإسكان الاجتماعي في طرح الشقق السكنية لمحدودي الدخل والفئات الأولى بالرعاية - افتتاح المشروع القومي للصبوب الزراعية.

كما يجري العمل على قدم وساق بالعاصمة الإدارية الجديدة - مدينة الجلالة - الإسماعيلية الجديدة - ميناء شرق بورسعيد رابع أكبر موانئ العالم - مدينة الأثاث - مزرعة بركة غليون - مزارع المحور - مدينة زويل - مجموعة طرق عالمية بأطوال ١,٥ مليون كم طرق سريعة أبرزها شبرا - بنها الحر، محور روض الفرج و٣٠ يونيو - محور الهضبة - الدائري الإقليمي والأوسطي، كما أن إعلان الرئيس عن إنشاء عواصم إدارية جديدة لعدد ١٣ محافظة تضعنا على الطريق أمام تطبيق اللامركزية في الإدارة والاستثمار بعد أن طال التشدد بها دون ثمة جدوى.. وواصلت العملية الشاملة سيناء ٢٠١٨ نجاحها لاستئصال دابر الإرهاب من أرض سيناء الحبيبة، وهو ما ساهم في الاقتراب من إعلان سيناء خالية من المجموعات الإرهابية قريبا بعزم وسواعد الجيش المصري والشرطة، كما واصلت قواتنا المسلحة عام ٢٠١٨ التدريبات المشتركة مع أقوى جيوش العالم منها مناورات النجم الساطع مع القوات الأمريكية وتدريبات درع العرب ١ مع ٩ دول عربية.

ومن منطلق إقامة علاقات متوازنة مع جميع القوى العالمية اعتمادا على عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، والمصالح المشتركة، ووضبط مساحات الاتفاق والاختلاف جاءت زيارات الرئيس إلى العديد من دول العالم من أقصاه إلى أدناه.

ونحن إذ نستهل عاما جديدا نتوسمه يأتي لمصر بكل الخير ولأبنائها بما يطمحون إليه، نأمل في عودة مصر إلى مكانتها على خريطة السياحة العالمية، وتدفع الاستثمارات وإتاحة فرص عمل جديدة وكذا تصحيح مسار المسيرة العمالية، واضعاً مصر في موضع الشراكة والتندية مع المجتمع الأوروبي وباقي العالم شرقه وغربه دون أن يخل ذلك بالتلاحم العربي المصري. بقى أن نشير إلى أن المعدن الأصيل للشعب المصري بجميع فئاته صاحب الحضارة الضاربة في التاريخ يحوى من المعاني السامية والذكاء الفطري الذي تجلى في تلاحم الشعب بجميع فئاته شجبا للاعتداء الأثم على رحلات الكنائس في المنيا.

وكأننى أرى في مصر الغد شريطا يعيد صور أمجادها من الملوك والرؤساء والحكام ليعيدوا أمجادها مرة أخرى، فكأن لمصر أصابع ذهبية اكتشفها وفعلاها قائد المسيرة الرئيس عبد الفتاح السيسي، فنرى تلك الأصابع تؤتى تمويلا ودعما ونجاحا وذهبا أينما وضعت، ولا تسألن عن السبب فهى هبة آلهية فتتحقق في عصر دون عصر وزمن دون زمن. فتلك هى مصر بماضيها وحاضرها ومستقبلها صاحبة الحضارة والتراث. والقدرة على صناعة المستقبل متخطية الصعاب ومتغلبة على كافة التحديات.. وتبقى مصر فوق الجميع ملاذا لكل أبنائها.

■ رئيس مجلس الأعمال المصري الألماني

الدكتور نادر رياض يكتب عن : مصر بين عامين

نحيا عصر عودة الرشد للأمة وتمتعها بنظرة مستقبلية
واعدة يحدوها التفاؤل ، وهو ما يقربنا من استكمال
عناصر ومقومات الدولة الحديثة بالمقاييس العالمية

■ فكان لمصر أصابع ذهبية اكتشفها وفعلها قائد المسيرة الرئيس عبد الفتاح السيسي، ففرى تلك الأصابع توتى تمويلاً ودعماً ونجاحاً وذهباً أينما وضعت

■ عام ٢٠١٨ تميز بسرعة الرفع وتلاحق الأحداث وسجل نجاحات متعاقبة

■ واصلت العملية الشاملة سيناء ٢٠١٨ نجاحها لاستئصال دابر الإرهاب من أرض سيناء الحبيبة ، وهو ما ساهم في الاقتراب من إعلان سيناء خالية من المجموعات الإرهابية قريباً بعزم وسواعد الجيش المصري والشرطة



www.naderriad.com

واصل الاقتصاد المصري خلال عام ٢٠١٨ أداءه بصورة مشجعة من حيث استقرار الاقتصاد الكلي وعودة الثقة ، والوصول لمعدل نمو بلغ حوالي ٤,٥٪ ، كما بلغ الاحتياطي النقدي أكثر من ٤٤ مليار دولار



ويأتي تدشين مبادرة الرئيس عبد الفتاح السيسي ١٠٠ مليون صحة للقضاء على فيروس C والكشف عن الأمراض غير السارية ، وكذا الكشف المبكر عن السكر وارتفاع ضغط الدم والسمنة لمن تزيد أعمارهم على ١٨ عاماً بهدف الوصول إلى مصر خالية من فيروس C وهي من الإنجازات التي يجب التوقف عندها خصوصاً أن منظمة الصحة العالمية اعتبرت التجربة المصرية نموذج عالمي في مكافحة الفيروسات الكبدية ، كما أن انتهاء فوائمه الانتظار لإجراء العمليات الكبرى كان من أهم إنجازات الدولة عام ٢٠١٨ - إضافة الآلاف من الأسر الجديدة الذين دخلوا مشروع تكافل وكرامة - استكمال زراعة مليون فدان إضافي بخلاف مشروع الـ ١,٥ مليون فدان - استمرار انخفاض ميزان العجز التجاري والتذيير تراجع خلال العامين السابقين بمقدار ٢٠ مليار دولار - تراجع معدل البطالة إلى ٩,٩٪ من إجمالي قوة العمل خلال الربع الثاني من عام ٢٠١٨ مقابل ١٠,٦٪ في الربع الأول من العام الحالي، بانخفاض قدره ٠,٧٪ - افتتاح المشروعات السكنية ضمن برنامج تطوير العشوائيات آخرها المحروسة ١ وذلك في إطار خطة الدولة الطموحة لإعلان مصر خالية من العشوائيات - مواصلة برنامج الإسكان الاجتماعي في طرح الشقق السكنية لمحدودي الدخل والفئات الأولى بالرعاية.

كما يجرى العمل على قدم وساق بالعاصمة الإدارية الجديدة - مدينة الجلالة - الإسمايلية الجديدة - ميناء شرق بورسعيد رابع أكبر موانئ العالم - مدينة الأثاث - مزرعة بركة غليون - مزارع المحور - مدينة زويل) مجموعة طرق عالمية بطول ١,٥ مليون كم طرق سريعة أبرزها شبرا - بنها الحر، محور زووس الفرخ - محور ٢٠ يونيو - محور الهضبة - الدائري الإقليمي والأوسطي، كما أن إعلان الرئيس عن إنشاء عواصم إدارية جديدة لعدد ١٢ محافظة تضمننا على الطريق أمام تطبيق اللامركزية في الإدارة والاستثمار بعد أن طالت التشدد بها دون ثمة جدوى .

وواصلت العملية الشاملة سيناء ٢٠١٨ نجاحها لاستئصال دابر الإرهاب من أرض سيناء الحبيبة ، وهو ما ساهم في الاقتراب من إعلان سيناء خالية من المجموعات الإرهابية قريباً بعزم وسواعد الجيش المصري والشرطة ، كما واصلت قواتنا المسلحة عام ٢٠١٨ التدريبات المشتركة مع أقوى جيوش العالم منها مناورات النجم الساطع مع القوات الأمريكية وتدريبات درع العرب ١ مع ٩ دول عربية. ومن منطلق إقامة علاقات متوازنة مع جميع القوى

بوتراجع معدل التضخم السنوي المصري لأقل معدل هو ١١٪ منذ تحرير سعر الصرف عام ٢٠١٦، وتراجع العجز في الميزان التجاري مع عدد كبير من الدول نتيجة لسياسة ترشيد الاستيراد التي نفذتها الحكومة - الطفرة الكبيرة في تحويلات المصريين بالخارج والتي وصلت إلى ٢٩ مليار دولار في آخر ١٨ شهر كان لهذا أثره بلا شك في الإشادة بالاقتصاد المصري من قبل المؤسسات الدولية كان آخرها رفع التصنيف الائتماني للاقتصاد المصري من "B" إلى "B+" كما أعلنت مجموعة البنك الدولي في تقريرها الصادر مؤخراً عن تقدم مصر ٨ مراكز في تقرير ممارسة أنشطة الأعمال ٢٠١٨ Doing business تحت عنوان التدريب من أجل الإصلاح حيث رصد التقرير قيام مصر بإصلاحات تم تنفيذها حتى أبريل ٢٠١٨ لتحسين مناخ الاستثمار وتبسيط الإجراءات في خمسة مجالات هي: تأسيس الشركات، والحصول على الائتمان، وحماية صغار المستثمرين، وساد الضرائب، وتسوية حالات الإعسار (الخروج من السوق) بهدف المساعدة في خلق الوظائف وجذب الاستثمار وزيادة تنافسية الاقتصاد. كما أكد التقرير إن هذا يعد أكبر عدد من الإصلاحات التي تُنفذ في مصر في عام واحد خلال السنوات العشر الماضية، وكانت مصر صاحبة أكبر عدد من الإصلاحات بالمقارنة ببلدان المنطقة. ولو القينا الضوء على بعض من كل ما تحقق على أرض الواقع من إنجازات يؤكد أننا نحيا عصر عودة الرشد للأمة وتمتعها بنظرة مستقبلية واعدة يحدوها التفاؤل، وهو ما يقربنا من استكمال عناصر ومقومات الدولة الحديثة بالمقاييس العالمية ومنها نجاح مؤتمر شباب العالم في دورته الثانية بشرم الشيخ والذي أشادت به كل دول العالم لما تضمنه من توصيات تخص شعوب وشباب العالم لعل أبرزها ضرورة الاستماع إلى الحكمة والرؤية المصرية المتكاملة في مكافحة الإرهاب

بقلم:
دكتور نادر رياض
رئيس مجلس الأعمال المصري الألماني
عضو مجلس إدارة اتحاد الصناعات المصرية ورئيس لجنة المواصفات والجودة

ها نحن نشهد رحيل عام يضيء وإطلالة عام يبهر، فودع عام ٢٠١٨ بما له وما عليه حيث تميز بسرعة الرفع وتلاحق الأحداث وسجل نجاحات متعاقبة وظهر في الساحة أصحاب إنجازات على درجات متفاوتة مختلفة.

لقد حمل ٢٠١٨ العديد من الأحداث والتطورات الهامة محلياً وإقليمياً وعالمياً وتنبأ بالمحلى منها وهو ما يعطينا في المقام الأول.

على مسيرة الاقتصاد المصري لم يكن عام ٢٠١٨ عادياً بل كان عام حسم للعديد من الأمور إذ أن الإنجازات التي شهدتها شهور هذا العام تشكل منصة انطلاق لاستكمال ما نصبوا إليه من طموحات في عام ٢٠١٩ بل يتعد تأثيرها لأحباب قادمة سيحني ثمارها الشعب من ارتفاع مستوى المعيشة وقدرة على مواجهة التحديات في ظل الإنجازات المتتابعة للاقتصاد المصري التي نسجم عنها كل يوم ونسعد بها، أهمها الإنجاز المتميز في مجال الطاقة بإفتتاح محطات الكهرباء الثلاث العملاقة في بني سويف والبرلس والعاصمة الإدارية الجديدة التي نفذتها شركة سيمنز الألمانية ونجاح مصر في الوصول إلى الاكتفاء الذاتي من الغاز بتوقيع اتفاقيات لإنشاء خطوط أنابيب لنقل الغاز القبرصي لمصر والربط الكهربائي المصري القبرصي تمهيداً لربط مصر بأوروبا ، مع تدشين بناء أكبر محطة لإنتاج الطاقة بالتحطم في الحمراب، كل ذلك يعزز من توجه الدولة المصرية لتكون مركزاً إقليمياً لتجارة وتداول الطاقة في شرق البحر الأبيض المتوسط.

وحرصاً من الدولة المصرية على توفير بيئة تشريعية جاذبة للاستثمار تم إصدار عدد من القوانين منها قوانين خصم نسب من أرصدة الصناديق الخاصة للموازنة العامة للدولة وإعفاء الممولين من مقابل التأخير والضريبة الإضافية والغرامات في حالة سداد أصل الدين كاملاً - قانون تنظيم نشاطي التأجير التمويلي والتخصيم - قانون تعديل بعض أحكام قانون الضريبة على القيمة المضافة - قانون تعديل بعض أحكام القانون رقم ٥ لسنة ٢٠١٥ بشأن تفضيل المنتجات المصرية في العقود الحكومية وأخيراً وليس آخراً قانون إنشاء صندوق مصر السيادي الذي يبلغ رأسماله ٢٠٠ مليار جنيه وذلك للتأكيد على قوة وحجم وملازمة الصندوق، أما رأس المال المصدر فيبلغ مقداره



تدشين مبادرة الرئيس عبد الفتاح السيسي "١٠٠ مليون صحة" من الإنجازات التي يجب التوقف عندها خصوصاً أن منظمة الصحة العالمية اعتبرت التجربة المصرية نموذج عالمي في مكافحة الفيروسات الكبدية



رجال الأعمال

مصريين

يناير ٢٠١٩

السنة الثامنة عشر

شهرية اقتصادية

أبو العينين:

بدأت من الصحراء..

وراهنت على الشباب

ونجحت بهم

أحمد هيكل:

نخطط لضخ

استثمارات بقيمة

30 مليار جنيه



د. نادر رياض: مبادرة الرئيس السيسي « ١٠٠ مليون صحة » نموذج

عالمى فى مكافحة الفيروسات الكبدية بشهادة منظمة الصحة العالمية

مصر بين عامين

ها نحن نشهد رحيل عام يمضى وإطلاقة عام يقبل، نودع عام ٢٠١٨ بما له وما عليه حيث تميز بسرعة الرفع وتلاحق الأحداث وسجل نجاحات متعاقبة وظهر في الساحة أصحاب إنجازات على درجات متفاوتة المختلفة. لقد حمل ٢٠١٨ العديد من الأحداث والتطورات الهامة محلياً واقليمياً وعالمياً، ولنبدأ بالمحلى منها وهو ما يعيننا في المقام الأول.

ما نصبوا إليه من طموحات في عام ٢٠١٩ بل يمتد تأثيرها لأحقاب قادمة سيجنى ثمارها الشعب من ارتفاع مستوى المعيشة وقدرة على مواجهة التحديات، في ظل الإنجازات

على مسيرة الاقتصاد المصري لم يكن عام ٢٠١٨ عادياً بل كان عام حسم للعديد من الأمور إذ أن الإنجازات التي شهدتها شهور هذا العام تشكل منصة انطلاق لاستكمال

جيد بلغ أكثر من ٤٤ مليار دولار.

كان لهذا أثره بلا شك في الإشادة بالاقتصاد المصري من قبل المؤسسات الدولية كان آخرها رفع التصنيف الائتماني للاقتصاد المصري من «B-» إلى «B». كما أعلنت مجموعة البنك الدولي في تقريرها الصادر مؤخراً عن تقدم مصر ٨ مراكز في تقرير ممارسة أنشطة الأعمال ٢٠١٩. Doing.

business تحت عنوان «التدريب من أجل الإصلاح»

حيث رصد التقرير قيام مصر

بإصلاحات تم تنفيذها حتى أبريل ٢٠١٨ لتحسين مناخ الاستثمار وتبسيط الإجراءات في خمسة مجالات هي: تأسيس الشركات، والحصول على الائتمان، وحماية صغار المستثمرين، وسادد الضرائب، وتسوية حالات الإعسار (الخروج من السوق) بهدف المساعدة في خلق الوظائف وجذب الاستثمار وزيادة تنافسية الاقتصاد، كما أكد التقرير إن هذا يعد أكبر عدد من الإصلاحات التي تُنفذ في مصر في عام واحد خلال السنوات العشر الماضية، وكانت مصر صاحبة أكبر عدد من الإصلاحات بالمقارنة ببلدان المنطقة.

ولو ألقينا الضوء على بعض من كل ما تحقق على أرض الواقع من إنجازات يؤكد أننا نحيا عصر عودة الرشد للأمة وتمتعها بنظرة مستقبلية واعدة يحدوها التفاؤل، وهو ما يقربنا من استكمال عناصر ومقومات الدولة الحديثة بالمقاييس العالمية ومنها نجاح مؤتمر شباب العالم في دورته الثانية بشرم الشيخ، والذي أشادت به كل دول العالم لما تضمنه من توصيات تخص شعوب وشباب العالم لعل أبرزها ضرورة الاستماع إلى الحكمة والرؤية المصرية المتكاملة في مكافحة الإرهاب - تراجع معدل التضخم السنوي المصري لأقل معدل هو ١١٪ منذ تحرير سعر الصرف عام ٢٠١٧- تراجع العجز في الميزان التجاري مع عدد كبير من

الدول نتيجة لسياسة ترشيد الاستيراد التي نفذتها الحكومة - الطفرة الكبيرة في تحويلات المصريين بالخارج، والتي وصلت إلى ٢٩ مليار دولار في آخر ١٨ شهر.

مبادرة الرئيس عبدالفتاح السيسي «١٠٠ مليون صحة» نموذج عالمي في مكافحة الفيروسات الكبدية بشهادة منظمة الصحة العالمية

المتابعة للاقتصاد المصري التي نسمع عنها كل يوم ونسعد بها، أهمها الإنجاز المتميز في مجال الطاقة بافتتاح محطات الكهرباء الثلاث العملاقة في بني سويف والبرلس والعاصمة الإدارية الجديدة التي نفذتها شركة سيمنز الألمانية، ونجاح مصر في الوصول إلى الاكتفاء الذاتي من الغاز، بل توقيع اتفاقيات لإنشاء خطوط أنابيب لنقل الغاز القبرصي لمصر، والربط الكهربائي المصري القبرصي تمهيداً لربط مصر بأوروبا، مع تدشين بناء أكبر محطة

لإنتاج الطاقة بالفحم في الحمراءوين، كل ذلك يعزز من توجه الدولة المصرية لتكون مركزاً إقليمياً لتجارة وتداول الطاقة في شرق البحر الأبيض المتوسط.

وحرصاً من الدولة المصرية على توفير بيئة تشريعية جاذبة للاستثمار تم إصدار عدد من القوانين منها قوانين: خصم نسب من أرصدة الصناديق الخاصة للموازنة العامة للدولة، وإعفاء الممولين من مقابل التأخير والضريبة الإضافية والغرامات في حالة سداد أصل الدين كاملاً - قانون تنظيم نشاطي التأجير التمويلي والتخصيم - قانون بتعديل بعض أحكام قانون الضريبة علي القيمة المضافة - قانون بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٥ لسنة ٢٠١٥ بشأن تفضيل المنتجات المصرية في العقود الحكومية وأخيراً وليس آخراً قانون إنشاء صندوق مصر السيادي الذي يبلغ رأسماله ٢٠٠ مليار جنيه وذلك للتأكيد على قوة وحجم وملاءة الصندوق، أما رأس المال المصدر فيبلغ مقداره ٥ مليارات جنيه تسدد من الخزنة العامة وتدفع منه عند التأسيس مليار جنيه، وتسدد الباقي وفقاً لخطط محافظ الاستثمار المقدمة من الصندوق خلال ٣ سنوات من تاريخ التأسيس.

ولقد واصل الاقتصاد المصري خلال عام ٢٠١٨ أداءه بصورة مشجعة وبدأت الإصلاحات تؤتي ثمارها من حيث استقرار الاقتصاد الكلي

وعودة الثقة، وهو ما أسهم في الوصول لمعدل نمو بلغ حوالي ٥,٤٪ خلال الربع الأخير من عام ٢٠١٨، كما وصل معدل الاحتياطي النقدي إلى معدل

معدل الاحتياطي بلغ أكثر من ٤٤ مليار دولار